# خير الدين التونسي
# اللبرالية بين التنظير والممارسة

د. محمد حفيان[1]

هل استطاع خير الدين أن يحقق أو على الأقل حاول أن يحقق أفكاره وقناعاته الليبرالية خاصة السياسية منها والاقتصادية، باعتباره رجل حكم وصاحب قرار في الدولة؟ أم ان كل ما دعا اليه في كتابه أقوم المسالك لا يجاوز كونه أفكارا وقناعات نظرية؟

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تقتضي منهجيا التفريق بين مرحلتين مارس خير الدين خلالها الحكم.
-الأولى: قبل كتابة ونشر كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"
والثانية: بعد كتابته ونشره.

وسندرس هاتين المرحلتين – كل واحدة على حدة – من حيث:
1- أهم الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية في تونس، التي وسمت كل مرحلة.
2- إبراز موقع خير الدين من هذه الأحداث عبر مساراته الوظيفية. - المسار العسكري – المسار الدبلوماسي –المسارالسياسي.
3- دراسة المسارات الوظيفية لخير الدين – في كل مرحلة على حدة – من حيث:
أ- المدة الزمانية لكل مسار
ب- التاثير والفاعلية في الأحداث الداخلية لتونس أولا: وفي مهمات أخرى ثانيا.
4- ملاحظات حول المسارات الوظيفية لخير الدين.
5- الاستنتاج.

1 أستاذ محاضر أ قسم الفلسفة جامعة سعيدةالبريد الإلكتروني: hafiane2010@yahoo. fr

**I - أهم الأحداث السياسية والاقتصادية:**

أهم الأحداث السياسية والاقتصادية التي عايشها خير الدين في تونس عبر كل مساراته الوظيفية (1839 – 1877).

أولا: المرحلة الأولى: (من 1839 إلى 1867) وتمتد عبر ثلاثة عهود من حكم البايات:

- عهد أحمد باي (1837 – 1855)
- عهد محمد باي (1855 – 1859)
- وجزء من عهد الصادق باي (أي من 1859 إلى 1867) سنة إصدار كتاب أقوم المسالك".

و قد تميزت على المستوى السياسي والاقتصادي بمايلي*:

**أ –على المستوى السياسي:**

- إصدار التنظيمات (خط شريف كلخانة) في الآستانة سنة 1839 ورفض أحمد باي لها سنة 1840.

إعانة حربية (14000 جندي) قدمتها تونس سنة 1854 مساهمة في حرب القرم.

قدوم ليون روش قنصل فرنسا وريتشارد وود قنصل فرنسا الى تونس سنة 1855.

صدور التنظيمات بتركيا (خط همايون) سنة 1856.

قانون عهد الأمان في تونس تمهيدا للدستور سنة 1857.

انشاء اول مجلس بلدي بتونس العاصمة سنة 1858.

انشاء التلغراف بين تونس والجزائر سنة 1859.

انشاء المطبعة الرسمية وإصدار جريدة "الرائد الرسمي" وتنظيم الوزارات والإدارات، ورحلة الصادق باي الى الجزائر لمقابلة نابليون الثالث سنة 1860.

الاعلان عن الدستور وتكوين المجالس سنة 1861.

انشاء الباي للمجلس الخاص الاستشاري، ومعاهدة مع بريطانيا تخول رعاياها بتونس حق الملكية العقارية سنة 1863.

ثورة علي بن غذاهم، وهروب نسيم شمامة قابض المال:

---

* - لقد اعتمدت في رصد هذه الأحداث السياسية والاقتصادية على الدراسة التي أنجزها كتقديم لكتاب أقوم المسالك " محقق الكتاب الأستاذ المنصف الشنوفي.

- وإبطال العمل بالدستور والمجالس سنة 1864.
إلقاء القبض على علي بن غذاهم وسجنه سنة 1866.
ثورة العادل باي أخي الصادق باي وسجنه وقتله سنة 1867.

**ب- المستوى الاقتصادي**
إصلاح الأداءات (إنشاء اللزومات والمحصولات وقانون الزيتون) سنة 1846.
إنشاء دار المال وطبع الأوراق المالية (بداية الأزمة الاقتصادية) 1847.
هروب محمود بن عياد قابض المال إلى فرنسا سنة 1852.
إحداث أداء جديد المجبى " 36 ريالا" سنة 1856.
اقتراض أول من اوربا– فرنسا تحديدا – 35 مليون فرنكا سنة 1863.
تضعيف المجبى من 36 الى 72 ريالا لسد فائض الديون.

- وهروب نسيم شمامة قابض المال سنة 1864.
اقتراض ثان من أوربا بقيمة 25 مليون فرنكا سنة 1865.
فشل الباي في امضاء اقتراض ثالث سنة 1867.
ثانيا: المرحلة الثانية: فقد امتدت في تونس عبر الجزء الأخير من عهد الصادق باي (1859– 1882) أي من سنة 1867 إلى سنة 1877 وتميزت سياسيا واقتصاديا بمايلي:
**أ – سياسيا:**
ثورة العادل باي، أخي الصادق باي وسجنه وقتله سنة 1867.
انتصاب "الكوميسيون" المالي (فرنسا – بريطانيا وايطاليا) لتصفية الديون التونسية (160 مليون فرنك) سنة 1869.
تخفيض عدد الجيش وميزانية وزارة البحرية، وتخفيض " الكوميسيون" للديون من 160 إلى 56 مليون فرنك سنة 1870.
عزل خزنه دار سنة 1873.
التنظيمات بتركيا ( قانون أساسي ) سنة 1876.
الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا وتولي محمد خزن دار الوزارة الكبرى بعد عزل خير الدين سنة 1877.

**ب- اقتصاديا:**
فشل الباي في إمضاء اقتراض ثالث سنة 1867.

انتصاب "الكوميسيون" المالي لتصفية الديون التونسية سنة 1869.
تخفيض "الكوميسيون" للديون من 160 الى 56 مليون فرنك سنة 1870
نشاء بنك إنجليزي تونسي ومصنع للغاز (شركتان إنجليزيتان) سنة 1873.

II) موقع خير الدين الوظيفي من هذه الأحداث:
أولا: المرحلة الأولى: وتمتد من سنة استقدامه إلى تونس وقد اشتراه مبعوث أحمد باي إلى سنة إصداره كتاب أقوم المسالك أي من سنة 1839 إلى سنة 1867 وقد عايشها خير الدين عبر ثلاث مسارات وظيفية.
**أ- المسار العسكري**: بعد أن تلقى خير الدين – باعتباره مملوكا – تربية خاصة في قصر الباي احمد، تدرج في المسؤوليات العسكرية. من قائد الخيالة في الجيش سنة 1840 إلى أن أصبح أمير لواء الخيالة ( جنرال ) سنة 1852.
**ب- المسار الديبلوماسي**
إقامته بباريس قصد المرافعة لصالح الدولة التونسية لاسترجاع الأموال التي اختلسها وهربها ابن عياد –أمين الخزينة- إلى فرنسا.
تكليفه في نفس الفترة ببيع مجوهرات لتجهيز عساكر تونسية تساهم في حرب القرم (1853 – 1856)
توجهه إلى الآستانة لطلب: "فرمان" التولية باسم الصادق باي سنة 1859.
رحلاته في مهمات دبلوماسية رسمية إلى أوربا من 1861 إلى 1867 لشكر حكامها وملوكها على استحسانها الدستور التونسي.
رحلته الى الدولة العثمانية سنة 1864 لشكرها على المشاركة في إخماد ثورة علي بن غذاهم.
**جـــ- المسار السياسي**
تعيينه وزيرا للبحر سنة 1857 ومشاركته في لجنة شرح قواعد عهد الأمان.
-تعيينه رئيسا للمجلس الأكبر ( البرلمان) سنة 1861.
-إقالته من وزارة البحر ومن رئاسة المجلس الاكبر سنة 1862.
-دعوته إلى المشاركة في المجلس الخاص للباي للاستشارة من سنة 1862 إلى 1864.

-اعتذاره عن تولي وزارة الحرب سنة 1865.

**ثانيا:المرحلة الثانية**: وقد عايشها خير الدين عبر مسارين وظيفيين:

**أ-المسار الدبلوماسي**

سفارته لدى الدولة العثمانية وتحصله على "فرمان" يوطد العلاقات بين البلدين، ومجازاة الباي له على ذلك في نفس السنة (1871).

**ب-المسار السياسي**

تعيينه رئيسا "للكوميسيون" المالي المشكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا لتصفية الديون التونسية سنة 1869.

تعيينه وزيرا مباشرا الى جانب الوزير الأكبر سنة 1870.

تعيينه وزيرا أكبر خلفا لخزن دار الى جانب رئاسته للكوميسيون": 1873.

عزله عن الوزارة الكبرى وعن رئاسة: الكوميسيون " سنة 1877.

III المسارات الوظيفية لخير الدين من حيث:

1- من حيث المدة الزمانية:

أولا: المرحلة الأولى:

أ-المسار العسكري: من سنة 1840 إلى سنة 1852 أي 12 سنة.

ب- المسار الدبلوماسي من سنة 1853 إلى سنة 1867 أي 14 سنة

جـــ- المسار السياسي من سنة 1857 إلى سنة 1862 أي 5 سنوات

ثانيا: المرحلة الثانية:

أ- المسار الدبلوماسي: سنة 1871 أي سنة واحدة.

ب- المسار السياسي: من سنة 1869 إلى سنة 1877 أي 8 سنوات.

2- **من حيث التأثير والفاعلية** (علاقة المسارات بالأحداث الداخلية لتونس).

**أولا: المرحلة الأولى**

أ- **المسار العسكري**: غياب كلي عن التأثير في الأحداث سياسيا واقتصاديا وقد عايش خير الدين عبر مساره هذا أحداثا ومحطات تاريخية هامة , لكن لم يكن له أي تأثير عليها ولا أية فاعلية فيها، منها :

رفض أحمد باي للتنظيمات وإيفاده ابن أبي الضياف سنة 1842 لإبلاغ السلطة العثمانية ذلك الرفض.

إصلاح الأداءات (إنشاء اللزوميات وقانون الزيتون سنة 1846).
إنشاء دار المال وطبع الأوراق النقدية سنة 1847.
**ب- المسار الدبلوماسي**: هناك محطات تاريخية مهمة شهدتها تونس وكانت معايشة خير الدين لها في أغلب الأحيان بصفته مبعوثا دبلوماسيا لا بصفته صاحب قرار، منها:
موقف تونس من حرب القرم سنة 1854.
قانون عهد الأمان في تونس الذي جاء تمهيدا للدستور سنة 1857.
إنشاء المطبعة الرسمية وجريدة " الرائد الرسمي " وتنظيم الوزارات والادارات: 1860.
الإعلان عن الدستور وتكوين المجالس.
توقيع معاهدة مع بريطانيا تخول رعاياها بتونس حق الملكية العقارية سنة 1863.
ثورة علي بن غذاهم.
إبطال العمل بالدستور سنة 1864.
ثورة العادل باي سنة 1867.
**جـــ- المسار السياسي**: لقد عايش خير الدين عبر مساره هذا حدثين هامين عاشتهما تونس:
أولهما: إصدار قانون عهد الأمان سنة 1857 الذي اعتبر تمهيدا للدستور.
ثانيهما: الإعلان عن الدستور وتكوين المجالس (1861).
و من موقعه كوزير للحربية، فقد شارك في لجنة شرح قواعد عهد الأمان أما من موقعه كرئيس للمجلس الأكبر فقد رحل إلى أوربا لشكر ملوكها على استحسانهم الدستور التونسي، وقد واصل مهمته هذه، حتى بعد أن استقال أو أقيل من جميع مهامه ومسؤولياته السياسية سنة 1861.

**ثانيا: المرحلة الثانية:**
**أ- المسار الدبلوماسي**:
لقد تقلصت مهمات خير الدين الدبلوماسية بشكل واضح خاصة تجاه أوربا، وبالمقابل فقد كان له نشاط دبلوماسي ذو مغزى سياسي استراتيجي، وهو سفارته لدى الدولة العثمانية وتحصله على " فرمان" يوطد العلاقات بين البلدين، وهو أمر لم تكن الدول الأوربية تستسيغه، حيث كانت تعمل جاهدة من اجل الانفراد بتونس وفصلها عن عمقها

العربي الإسلامي، وقد كان خير الدين واعيا بخطورة أهداف تلك الدول من وراء ذلك.

**ب - المسار السياسي:**
كانت تونس خلال هذه الفترة، تعيش أحلك سنواتها، إذ عم الجذب واستشرى مرض الكوليرا الذي حصد ثلثي السكان " حتى عجز (الباقون) عن الحفر لمواراة الموتى، فصاروا يجعلونهم في مطامير خزن الحبوب لفراغها، دون ما تأكله الوحش والكلاب، وبلع السيل الزبى، بتزعم محمد العادل باي أصغر اخوة الصادق باي ثورة شعبية"[1] على غرار ثورة علي بن غذاهم.

وأفلست تونس اقتصاديا ورفضت الدول الأوربية مدها بالقروض بعد أن وصلت ديونها الخارجية الى 160 مليون فرنك، ولإحكام قبضتها عليها نهائيا سياسيا واقتصاديا، نصبت تلك الدول الاستعمارية" الكوميسيون "المالي لتصفية تلك الديون الأمر الذي دحرج تونس نحو الاستسلام النهائي للإستعمار الفرنسي سنة 1881 في هذه الفترة الحالكة وهذا الوضع المتأزم، تقلد خير الدين مسؤوليتين خطيرتين وهامتين وهما: - رئاسة الكوميسيون المالي سنة 1869 ورئاسة الوزارة الكبرى سنة 1873، لكنه لم يلبث أن عزل منهما معا سنة 1877.

هذه هي – إذن- المسارات الوظيفية لخير الدين من حيث مددها الزمانية ومن حيث علاقاتها وفاعليتها وتأثيرها في الأحداث السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي عاشتها تونس في تلك الفترة. ولتوضيحها أكثر يمكننا رسم الجداول التالية:

**الجدول الأ ول**
مسارات خير الدين الوظيفية من حيث مددها الزمانية ومن حيث تأثيرها وفاعليتها في الأحداث الداخلية لتونس.

1- ينظر في: المنصف الشنوفي: تقديم كتاب: أقوم المسالك: مصدر سابق: ص:26.

**المرحلة الأولى**

| المســـــار | المدة الزمانية للمسار | التأثير والفاعلية في الأحداث الداخلية | التأثير والفاعلية في مهمات أخرى |
|---|---|---|---|
| العسكـــــري | 12 سنة | لا شيء | لا شيء |
| الدبلوماسي | 14 سنة | مشاركة غير فاعلة | مشاركة فاعلة ( مبعوث دبلوماسي الى أوربا) |
| السياسي | 05 سنوات | مشاركة غير فاعلة | مشاركة فاعلة (مبعوث دبلوماسي الى أوربا. |

الجدول الثاني:

**المرحلة الثانية** ( 1867 – 1877)

| المســـــار | المدة الزمانية للمسار | التأثير والفاعلية في الأحداث الداخلية | التأثير والفاعلية في مهمات أخرى |
|---|---|---|---|
| العسكـــــري | / | / | / |
| الدبلوماسي | 1 سنة | لا شيئ | مشاركة فاعلة (مبعوث دبلوماسي الى الدولة العثمانية) |
| السياسي | 8 سنوات | مشاركة فاعلة | مشاركة فاعلة (رئاسة الكوميسيون المالي). |

من خلال هذا الحصر لمسارات خير الدين الوظيفية وتحديد المدة الزمانية لكل مسار ومن خلال تبيان تأثير وفاعلية خير الدين في الأحداث السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي عاشتها تونس آنذاك، يمكننا تلمس إجابة موضوعية عن السؤال الذي طرحناه قبل قليل حول ما إذا كان خير الدين قد حقق – عبر مساراته – أفكاره وآراءه الليبرالية التي كان جريئا في الدعوة إليها عبر كتابه: أقوم المسالك".
يمكننا أن نستجلي معالم الاجابة من خلال الملاحظات التالية حول المرحلتين:

## IV - ملاحظات حول المرحلتين

### - ملاحظات حول المرحلة الاولى

طول المدة الزمانية للمسارين العسكري والدبلوماسي بالنسبة لقصر المدة الزمانية للمسار السياسي، مما نتج عنه مشاركة غير فاعلة وغير مؤثرة في الأحداث الداخلية، ومشاركة فاعلة في المهام الدبلوماسية.

غياب خير الدين الكلي وعدم فاعليته في الأحداث أثناء مساره العسكري رغم علو مرتبته العسكرية – وقد يكون لهذا علاقة بالسرعة غير العادية لترقيته الى رتبة جنرال، وقد يكون له علاقة كذلك بعدم فاعليته وبعدم تأثيره في الأحداث السياسية والاقتصادية حتى وهو يشغل منصبا سياسيا.

أن رياح إصلاح الحكم أو ما يسمى بالتنظيمات" التي هبت على تونس تزامنت مع "جلب" خير الدين إلى تونس بصفته مملوكا أصبح خادما ضمن خدم قصر الباي وذلك سنة 1839.

إن المسؤوليات التي تقلدها خير الدين في هذه المرحلة لم تكن تؤهله لإصدار قرارات سياسية أو اقتصادية بالحجم الذي كان يدعو له في كتابه، وقد أخذت المسؤوليات العسكرية وخاصة الدبلوماسية حصة الأسد من المدة الزمانية لتلك الفترة وهذا يعني انه كان بعيدا وظيفيا وجغرافيا عن مركز القرار، لأنه كان لا يزال يمارس متعة المثاقفة عن طريق المعايشة والملاحظة والاستيعاب.

إن نسيج التحالفات المصلحية لسرايا النظام في ما بينها من جهة وفي ما بينها وبين مصالح الدول الاستعمارية من جهة أخرى، لم يكن له أن ينتج غير منظومة قانونية تراعي وتقنن تلك المصالح، ولعل قانون عهد الأمان والدستور، مثالان ساطعان على ذلك، حيث مكن الأول للهيمنة الاقتصادية الأجنبية كما أقر الثاني ( الدستور) تلك الهيمنة في مقابل التمكين دستوريا للوزير الأكبر مصطفى خزن دار من الاستيلاء على السلطة الفعلية وإضعاف سلطة الباي أمامه*، وبحكم هذه السلطة

---

* - يقول الأستاذ المنصف الشنوفي في مقدمته لكتاب أقوم المسالك " لكننا نعتقد أنها ( أي التنظيمات، عهد الأمان والدستور) كانت مسرحية شيطانية حاك خيوطها الوزير الأكبر بالتعاون مع قنصل فرنسا ليون روش وقنصل إنكلترا ريتشارد وود وكلاهما يرى من ورائها إلى توطيد نفوذ بلاده الاقتصادي، الأول يحمل الباي على سياسة استقلالية عن الخلافة العثمانية والثاني يحمل خزن دار على الابتعاد عن فرنسا، وآلت التنظيمات في الحقيقة إلى جعل سلطة خزن دار سلطة مطلقة وظهور الباي بمظهر الملك الذي ليس له من الملك والسيادة إلاّ اللقب.

فأما عهد الأمان المحتوى على11 قاعدة فإنه بقواعده التاسعة والعاشرة والحادية عشر فتح باب البلاد على مصراعيه للهيمنة الاقتصادية الاجنبية (...) أما الدستور المنبثق عن عهد الأمان فإنه في أبوابه الثلاثة عشر وفصوله المائة وأربعة عشر يقيم توزيع الحكم بين الباي ووزرائه ومجلس أكبر له من

أقال خير الدين أو دفعه إلى الاستقالة** من وزارة البحر ومن رئاسة المجلس الأكبر حينما عارضه في موضوع الاستدانة من أوربا.
من المعروف أن خير الدين لم يبد أي تحفظ أو أية معارضة حول قانون عهد الأمان أو الدستور، بل العكس، فقد شارك في شرح بنود ذلك القانون كما كان مبعوث الباي الى ملوك اوربا لشكرها على استحسانها الدستور التونسي وهذا يعني أنه كان خارج دائرة الفعل السياسي المنتج للقرار أو الموجه للصراع.

**أما الملاحظات التي يمكننا إبداؤها حول المرحلة الثانية فهي كالتالي:**
إن خير الدين لم تكن له أية وظيفة عسكرية أثناء هذه المرحلة.
غلبة واضحة للمسار السياسي من حيث المدة الزمانية على حساب المسار الدبلوماسي بل أن المسار الدبلوماسي كان متضمنا في المسار السياسي، وهذا يعني: أولا قربا وظيفيا وجغرافيا من مركز القرار ويعني ثانيا احتكاكا أكثر بالواقع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
مشاركة فاعلة لخير الدين سياسيا ودبلوماسيا.
إن الوزارة الكبرى التي تعتبر أكبر منصب سياسي في الدولة التونسية آنذاك بعد منصب الباي لم يتقلدها خير الدين إلا بعد أن أبطل العمل بالدستور وبعد حل المجالس، وهذا يعني حرمان خير الدين من الصلاحيات الواسعة والسلطات الخطيرة التي كان يمنحها الدستور للوزير الأكبر.
انحسرت المهمات الدبلوماسية لخير الدين تجاه أوربا كلية وفي مقابل ذلك، قام بمهمة دبلوماسية لدى الدولة العثمانية بغرض الحصول على فرمان" يوطد العلاقات بين البلدين، وقد جزاه الباي على ذلك، وهو ما يعني أولا: شروع خير الدين في تنفيذ بعض قناعاته المتعلقة

---

سعة النفوذ مالا لا يقدر وهو مجلس او برلمان مركب من ستين عضوا 40 من المماليك عدا ابن ابي الضياف و20 من أعيان الحاضرة، وحقيقة الدستور هي إزاحة الباي عن السيادة وجعل حقيقة السلطان بيد الوزير الأكبر، الذي كان له الدور الأول في انتداب أعضاء المجلس الأكبر وما انبثق عن الدستور من مجالس كمجلس الضبطية والمحكمة الابتدائية الأولى ومجلس الجنايات، بل إنه كان من مشمولات المجلس الأكبر إقالة الباي عند ما تثبت إدانته (...) فواضح جلي إذن أن الدستور كان سرابا ولم يكن له من جور إلا اقرار وضع ثان بعد عهد الأمان الذي أقر الغزو التجاري الأوربي ": ص:32-33-34.

** - يؤكد الأستاذ أحمد أمين الاستقالة بسبب أن الإصلاح مستحيل مع هؤلاء " بل ويورد لخير الدين نصا عن الاستقالة كما يلي: (لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص، فذهب كل مسعاي سدى، ولم أشأ أن أخدع وطني الذي تبناني بتمسكي بالمناصب، ورأيت أن الباي وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزنه دار لا يلجئان إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريرا قانونيا، فقدمت استقالتي سنة 1279هـ من رياسة المجلس ومن وزارة الحربية وعدت إلى حياتي الخاصة" ينظر في أحمد أمين زعماء الإصلاح: مرجع سابق: ص: 157.

باستراتيجية سياسته الخارجية القائمة على إحداث التوازن بين مصالح الدول الأوربية الاستعمارية في تونس فيما بينها من جهة وفي ما بينها وبين العمق الحضاري لتونس ممثلا في الخلافة العثمانية من جهة أخرى وهي السياسة التي كانت أوربا الاستعمارية تعارضها بشدة*.

ويعني ثانيا: إن خير الدين استطاع أن يقنع الباي بتلك السياسة لتصبح في الأخير السياسة الخارجية الرسمية لتونس.

6 - إن الوظيفة الأكثر أهمية والأقدر على التأثير في الواقع في كل مسارات خير الدين هي وظيفة الوزارة الكبرى التي كانت تعتبر الفرصة الوحيدة المواتية لخير الدين لتطبيق أفكاره لكنها – في المقابل- كانت الأقل من حيث مدتها الزمانية (أربع سنوات من مجموع 33 سنة لكل المسارات).

هذه– إذن- هي مجموع الملاحظات التي أمكننا تسجيلها حول المرحلتين اللتين تغطيان المسار الوظيفي الكلي لخير الدين في تونس.

**V - الاستنتاج:**

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها من كل ذلك هي :

أن خير الدين في المرحلة الأولى من حياته العملية أي قبل كتابه " أقوم المسالك" كان بعيدا عن مركز القرار وخارجا عن دائرة الفعل السياسي المؤثر أو الموجه، لذلك فلا لزوم – إذن – لمطالبته بوضع أفكاره موضع التنفيذ خاصة وأن الأمر يتعلق بتنفيذ مشروع كلي للمجتمع سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا ولم يكن متاحا لخير الدين فرصة أو حتى إقناع أصحاب القرار بجدواه.

هذا إذا سلمنا بأنّ أفكاره التي عبر عنها في كتابه كانت ناضجة بالفعل في هذه المرحلة وإلاّ فإنّ واقع الحال يدعونا للقول بعكس ذلك، حيث أنّ خير الدين كان لا يزال في مرحلة التحصيل والمثاقفة عبر مهماته الدبلوماسية التي أتاحت له سفريات عدة وإقامات طويلة في كثير من بلدان أوربا، وما كتابه " أقوم المسالك" بشقيه " التاريخ" و"المقدمة" إلاّ ثمرة لذلك.

---

*- يقول الأستاذ أحمد أمين " ... وهذه فرنسا كرهت أشد الكره من خير الدين ما يقوم به من حركات لربط تونس بالدولة العلية ربطا محكما، فهي تريد عزلتها ليسهل الاستيلاء عليها" ويورد حادثة وقعت لخير الدين حينما كان يتأهب للسفر إلى إستامبول في إحدى مهماته الدبلوماسية، إذ جاء ضابط بحرية فرنسي ليبلغه " إن قائده يرجو منه أن يؤخر سفره يومين أو ثلاثة حتى يتلقى القنصل التعليمات من باريس " لكن خير الدين رفض هذه الأوامر وسافر رغم التهديد بمنعه، ورغم اعتراض بارجة حربية فرنسية له في محاولة منعه من السفر.

ينظر في: زعماء الإصلاح في العصر الحديث: مرجع سابق: ص: 172.

أمّا في المرحلة الثانية بعد نشر الكتاب.
فإن خير الدين عكس المرحلة الأولى – كان قريبا من مركز القرار وداخل دائرة الفعل السياسي المؤثر والموجه خاصة بعد تعيينه وزيرا أكبر وهي مسؤولية دقيقة وحساسة في بلد كان يعيش أزمة اقتصادية ومالية خانقة لدرجة الإفلاس نتجت عنها أزمة اجتماعية حادة عبرت عن نفسها بثورتين شعبيتين، كما كان يعيش أزمة سياسية داخلية إثر إبطال العمل بالدستور، وحل المجالس وأزمة سياسية خارجية جراء تكالب الدول الاستعمارية عليه ومحاولتهم الانفراد به بفصله عن عمقه الحضاري العربي الإسلامي وإبعاده خاصة عن أي تعامل أو أي ارتباط بالخلافة العثمانية.
لقد مكث خير الدين في مسؤولية الوزارة الكبرى أربع سنوات فقط ومع ذلك فقد كان موكولا إليه ومطلوبا منه أن يحل كل تلك الأزمات.
صحيح أن أربع سنوات قد لا تكفي لحل كل تلك الأزمات، لكن ليس صحيحا أن لا تكفي للبدء في مواجهتها.
لذلك فإنّ سؤالنا الآن الذي نريده أن يكون مكملا للسؤال السابق سوف لن يكون عن حل تلك الأزمات" بل سيكون عن بدء مواجهتها وكيف واجهها؟
ومع ما يبدو عليه هذا السؤال من وجاهة منطقية وسياقية إلاّ أننا نعتبره ناقصا لا يعكس جوهر الأزمة في نسقياتها لأنّ جوهر الأزمة – في اعتقادنا- لا يتأتى لنا فهمه بوضوح إلاّ من خلال وعينا بواقع أن هذه المسائل المتأزمة من نوع المسائل التي يصعب حلها منفردة لأنّ تأزم كل واحدة منها ليس تأزما عارضا بل تأزما بنيويا يرتبط ارتباطا نسقيا وإشكاليا ببنية المجتمع ككل، مكونة في مجملها الإشكالية العامة للمجتمع أو للأمة، وقد درج الفكر العربي المعاصر على تسميتها بـــ " إشكالية النهضة"*، لذلك فإنّ مواجهتها هي بمعنى ما مواجهة للمجتمع ككل في بناه :السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، لأنّ الأمر

*- لا زال الفكر العربي المعاصر يعالج اشكالات: المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية والمسألة الاقتصادية والمسألة الثقافية، ومسألة علاقة الأنا/الآخر، كمسائل ترتبط ارتباطا نسقيا وإشكاليا بإشكالية النهضة ككل.
ينظر في: ندوة القاهرة التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1984 حول موضوع التراث وتحديات العصر.
و ينظر كذلك ندوة ليماسول، قبرص، التي نظمها نفس المركز سنة 1983 حول موضوع أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

يتعلق هنا بتطبيق منهج فكري واضح أفصح عنه خير الدين غاية الافصاح، ودعا إليه بكل جرأة وحماس في كتابه " أقوم المسالك" وهو المنهج الليبرالي، كما كان متمظهرا في المجتمعات الأوربية عبر تنظيماتها السياسية والاقتصادية وعبر إيديولوجيتها كفلسفة تعلي من سلطة العقل، ناقدة للواقع ومبشرة بمجتمع جديد. فالتغيير الذي حصل في تلك المجتمعات وأدى بها إلى التقدم، كان تغييرا طال البنى المجتمعية بشكل تزامني عبر تاريخ صراعي مرير، وهذا ما يفسر ذلك التوافق بين ذلك الواقع وتلك الإيديولوجية، أي أن إيديولوجية المجتمع الليبرالي الأوربي آنذاك كانت إفرازا للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولم تكن إيديولوجية رغبوية مفارقة لبنية المجتمع الكلية.

كما كان عليه الحال -آنذاك –ولا يزال في المجتمعات العربية والاسلامية – واعتبارا لهذا فهل كان ممكنا ومتيسرا لخير الدين أن يطبق الليبرالية – تماثلا بالمجتمع الأوربي دون أن يحدث في مجتمعه التغيير النوعي المحقق لشروط تأصيلها فيه – وهل كان ممكنا ومتيسرا لخير الدين – وهو في السلطة – أن يحدث ذلك التغيير؟

أعتقد أن هذا هو لب الإشكال، فخير الدين رغم اقتناعه بضرورة التأهيل الليبرالي وبإمكانية إحداث ذلك التغيير، إلا أنه كان مقتنعا كذلك بأنه ليس هو ذلك الحاكم المؤهل لتحقيقه، لأنّ التغيير المطلوب كان يقتضي منه الارتكاز على بناء اجتماعي – فوقي أو تحتي – يدعم إمكانية أدائه لهذا الدور.

أو بعبارة أخرى، كان يقتضي منه أن يكون مؤطرا تأطيرا عضويا ضمن نخبة حاكمة أو ضمن طبقة اجتماعية أخرى، وهذا ما كان يفتقر إليه خير الدين افتقارا حقيقيا لأنه لم تكن تربطه بالمجتمع التونسي أية رابطة ذات صبغة تعبوية ( عرقية، أو فئوية أو طبقية أو غيرها) فقد كان غريبا عن المجتمع التونسي في كل تلك المناحي، ولا أحسب أن المجتمع التونسي كان ينظر إليه اكثر من كونه عبدا مملوكا حكمه أسياده في رقاب وأرزاق التونسيين الأصليين الأحرار إمعانا في إذلالهم وعقابا لهم على تمردهم ضد النظام الحاكم الذي كانت تسيطر عليه العقلية الخزندارية.

كما لا احسب أن النخبة الحاكمة آنذاك كانت تعامله اكثر من اعتباره عبدا مملوكا مأمورا تستثمر نباهته وكفاءته لتعهد إليه بمهمات وبمسؤوليات لتلميع صورتها لدى المجتمعات الأوربية.

كما لا احسب أن خير الدين نفسه كان يجهل أو يتجاهل تلك الحقيقة، إنما فقط قبل الدور ولعب اللعبة إلى منتهاها لكن بطريقته الخاصة أي بما يحقق له حريته وحرية المجتمع ككل، ولأنه كان متاحا له أن يمارس ذلك قولا وكتابة - أي إيديولوجيا وهو خارج السلطة، فلم يتردد في الإعلان عن ليبراليته بطريقة حازمة وواضحة جعلت منه أول إيديولوجي ليبرالي في تاريخ الفكر النهضوي العربي.

ولأنّ الليبرالية الأوربية " استمدت قوتها وملاءمتها من السؤال التالي:

ما هي الشروط التي تسمح للإنسان العادي أن يكون سيدا حرا"[1]، فإنّ خير الدين وإن استطاع أن يستوعب تلك الشروط التي تجعل منه هو شخصيا ومن مجتمعه أن يكون سيدا وحرا، إلاّ أنه لم يستطع رغم كونه وزيرا أكبر أو صدرا أعظم أن يحققها في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأن المجتمع في بنيته الكلية لم يكن مستعدا أبدا أن يتقبل من من ليس سيدا حرا أن يحقق له سيادته وحريته، وتلك كانت خيبة أمل خير الدين الكبرى التي عبر عنها بكل حسرة حينما تيقن من نفسه العجز عن إحداث التغيير الضروري في المجتمع لتحقيق مشروعه الليبرالي بقوله " أن هناك طريقتين كي تكون التنظيمات السياسية ذات جدوى، إحداهما أن يكون تأسيسها من الراعي وثانيهما أن تطلبها الرعية أو أن يكون في العامة استعداد الى فهمها وقبولها والأمران مفقودان في تونس"[2].

واضح – إذن – أن التنظيمات التي كان يعنيها خير الدين في هذا النص هي تلك التنظيمات الليبرالية الممتحة من كتابه: أقوم المسالك" والتي كان ينوي تطبيقها حينما كان وزيرا اكبر.

ولأنّ: الراعي" ( الباي ونخبته الحاكمة ) رفض " تأسيسها "

ولأنّ " الرعية " كانت تتصرف من منطلق أن لا رابطة ( عرقية أو طبقية أو فئوية او وطنية أو تاريخية أو مصلحية ) تربطها بالراعي" أو بخادمه خير الدين – اللهم إلا رابطة الاستغلال والسلب والنهب المسلط عليها.

فإن خير الدين المشهود له بالإستقامة والعدل "اضطر" أن يكون مستبدا عادلا مناقضا قناعاته ومناقضا ما كان يدعو إليه (بعد إبطال العمل

---

1- ينظر في ريمون بودون وفرانسوبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع: ترجمة الدكتور سليم حداد الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الطبعة الاولى 1986 ( مصطلح الليبرالية ص: 469.

2- أورده البرت حوراني: في الفكر العربي في عصر النهضة: مرجع سابق: ص: 121.
وأورده كذلك أحمد أمين في زعماء الإصلاح في القرن العشرين: مرجع سابق ص:

بالدستور وحل المجالس) ليحقق بعض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية*، التي لم تكن كافية لإحداث ذلك التغيير البنيوي الضروري لتأصيل النظام الليبرالي مع أن خير الدين لم تكن تنقصه لا النية ولا الكفاءة ولا الإرادة لتحقيق ذلك التأصيل ولكن ذنبه – كما يقول الأستاذ أحمد أمين" أنه لم يجد مواتيا من الشعب ولا مؤازرا من السلطان "[1].

إنّ ما كان ينقصه بالفعل هو أنّ الفئات الفاعلة في المجتمع – حاكمة ومحكومة – لم تستطع أن تتحرر من عقدة الاستعلاء الكامنة في وعي أفرادها وفي لا وعيهم تجاهه كونه عبدا رقيقا ليس أهلا للقيادة ولا للإصلاح – رغم ما اتسم به من نباهة وجرأة وكفاءة وعقلانية.

كما أن خير الدين نفسه لم يستطع هو الآخر – أن يتحرر في علاقاته بتلك الفئات من تلك العقدة، والتي لا شك قد لازمته سيكولوجيا بوعي وبدون وعي فأثرت في سلوكاته وفي علاقاته.

قد لا تكون تلك العقدة هي السبب الوحيد في فشل خير الدين في تأصيل الليبرالية في البنى الاجتماعية، لكنها كانت سببا أكيدا ليس فقط في ذلك الفشل بل وفي نجاحه في تأصيلها إيديولوجيا في الفكر العربي النهضوي وهكذا فقد نحج خير الدين ( كرجل فكر) في ما فشل فيه الطهطاوي في التأصيل فكريا وإيديولوجيا للديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي، لكنه – بالمقابل – فشل (كرجل دولة) في ما نجح فيه محمد علي أي في تغيير البنى الاجتماعية بإدخال نمط الانتاج الرأسمالي والعلاقات المرتبطة به.

---

*- من أهم ما حققه خير الدين في هذا المجال هو:
تحسين الأساليب الاجرائية في الإدارة كتنظيم الوظائف الحكومية وتعيين مرتباتها وضبط المكاتبات في الدواوين ووضع ميزانية الدولة، كما أعاد تنظيم الأوقاف، وتنظيم القضاء بإدخال بعض القواعد الإجرائية في المحاكم الشرعية، وتنظيم التعليم وإصلاحه في جامع الزيتونة، وتأسيس مدرسة الصادقية الحديثة لتعليم اللغات التركية والفرنسية والإيطالية والعلوم الحديثة فضلا عن اللغة العربية وعلوم الدين الإسلامي، وأنشأ مكتبة وطنية وحسن مطبعة الدولة ووكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية، وشجع الصناعات الحرفية وشجع تعليمها وتعلمها، ونظم = العلاقة بين الملاك والمزارعين وبين الملاك والحكومة، وتحرى اختيار الأمناء لجلب الضرائب وألغى غير المعقولة منها وغير المستطاعة، وأبطل الحملات العسكرية لتحصيل الضرائب بالقوة، ونظم الجمارك ورفع ضريبة الاستيراد وخفض ضريبة الإصدار وانشأ المخافر الجمركية لمنع التهريب ..... وغيرها من الإصلاحات والإجراءات.
ينظر في الأستاذ: أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث: مرجع سابق: ص: 168 وما بعدها وكذلك ينظر في: المنصف الشنوفي: تقديم كتاب أقوم المسالك" مصدر سابق ص: 19.
و ينظر كذلك في ألبرت حوراني الفكر العربي في عصر النهضة: مرجع سابق ص: 111.
1- الاستاذ أحمد أمين: زعماء الاصلاح في العصر الحديث: مرجع سابق: ص: 183.